بعد الاحتجاجات الكبيرة التي صاحبت قرار وزارة التجارة الجزائرية السماح ببيع الخمور، قرّر الوزير الأول عبد المالك سلال تجميد القرار، مما أوقف غليان الشارع الجزائري، خاصة الإسلاميين الذين دعوا سابقًا إلى مسيرة مليونية ضد القرار المذكور.

وكانت وزارة التجارة الجزائرية قد ألغت منظومة تراخيص الخمور المعمول بها في البلد، وهي التي كانت تشترط على كل بائع الحصول على ترخيص من الوزارة، بيدَ أن رفض الشارع الجزائري كان واضحًا، ووصل حد اتهام وزير التجارة، عمارة بن يونس، باستهداف هوية المجتمع الجزائري المسلم، بحسب "سي إن إن".

وقد برّر الوزير الأول الجزائري تجميده لهذا القرار، بـ"عدم تشاور وزير التجارة مع الأطراف الحكومية المعنية"، وقد مكّن هذا التجميد من تلافي مسيرة مليونية دعت إليها جبهة الصحوة السلفية، كانت ستتوقف أمام البرلمان الجزائري الجمعة، ومن خفوت حدة الانتقادات التي وجهتها تيارات سياسية كثيرة لوزير التجارة.

ووفقًا لتقارير اقتصادية، فرغم القيود التي تضعها الحكومة، إلّا أن الخمور تحتل المرتبة الثانية على قائمة الصادرات الجزائرية خلف المحروقات، إذ تحقق أرباحًا كبيرة بفضل استفادتها من العنب الجزائري، الذي يعدُّ من الأفضل في العالم.

إلى ذلك، انتشر هاشتاغ على وسائل التواصل الاجتماعي يدعو إلى تجريم استهلاك الخمور في الجزائر، غير أن المجتمع الجزائري ليس محافظًا في غالبيته، فهناك فئة كبيرة متأثرة بالثقافة الفرنسية، كما أن الجزائر حلّت تاسعة عربيًا العام الماضي في سلم خاص باستهلاك الخمور، أصدرته منظمة الصحة العالمية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 16/04/2015
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com